طريق الثّورة

نشريّة سياسيّة ناطقة باسم حزب الكادحين في تونس–جانفي- فيفري 2017

- مـــا العمـــــل ؟
- تصاعد الاحتجاجات الاجتماعيّة.. والحكومة غائبـة
- هل يحتدّ الخلاف بين السلطة والمنظّمة الشّغيـلـة ؟
- أخبار الاحتجاجات الاجتماعيّة والمقاومة في تونس والعالم.

سلطات بنسليفانيا ترفض معالجة

السجين موميا أبو جمال

- الفليبين: لغة النّار تتفوّق على لغة الحوار
- قرار ترامب حول الهجرة: الأسباب المعلنة والغايات الخفيّة

الرّفيق فريـــد العليبي

حلّ الأزمـة الاقتصاديّة يكمن في التّوزيـع العـــادل للثّـــــروة

وثيقة قرطاج.. حكومة "وحدة وطنية".. المؤتمر الدّولي للاستثمار "2020".. هيئة مكافحة الفساد.. قانون حماية المبلّغين عن الفساد والمفسدين.. عناوين كثيرة ومثيرة وشعارات برّاقة وأسماء جديدة وبرامج عديدة في الاقتصاد والمجتمع والسياسة والثقافة والأمن والرّياضة والتعليم وغيرها من الميادين.. ولا شيء تغيّر.

اقتصاد على حافّة الانهيار والأزمة الماليّة تستفحل، والأسعار تسجّل أرقاما قياسيّة وأعداد المعطّلين والعاطلين عن العمل تتزايد والفقر يتفاقم وحالات الانتحار تزداد كلّ يوم والأمراض تتفشّى وقرًى فلاحيّة بلا مياه ريّ ومدن تئنّ من وقع بيئة مسمومة ونفايات قاتلة ومدارس تسقط أسقف قاعاتها على تلاميذها ويقتل فيها "البوصفّير" بعض الزّهرات وهم يحلمون بلوحة رقميّة قد تأتي وقد لا تأتي وعمّال يُطردون وبحّارة تقذف الأمواج بجُثثهم على الشواطئ وكادحات في ضيعات كبار الملاّكين ضحايا حوادث السرعة والطّرقات ومسافرون ضحايا حوادث القطارات ومتسوّلات ومتسوّلون يتفنّنون في جمع بعض الملّيمات.. تلك هي بعض التفاصيل للّوحة القاتمة التي أصبحت تسم الوضع العام في هذه البلاد رغم تلك العناوين والشعارات والبرامج التي رفعوها ووضعوها والتي دأب من سبقهم إلى رفعها كلّما صعد فريق حكوميّ جديد إلى السلطة.

وفي خضمّ هذا الوضع، يظلّ الشّعب يقاوم رغم محاولات بثّ اليأس والإحباط في صفوفه ورغم اللامبالاة التي تواجه بها السلطات المسؤولة مطالبه الاجتماعيّة ورغم سياسة التّرهيب التي لم يبخل النّظام في استعمالها من خلال قمع الاحتجاجات وتجريمها ومحاكمة المحتجّين. وسيظلّ الشعب يقاوم ويقاوم من أجل تحقيق مطالبه المشروعة وهو بذلك يعبّد طريق الثّورة خُطوة بعد خُطوة.

إنّ طريق الثّورة هي الطّريق التي ستحقّق من خلالها الطّبقات الكادحة في قرى البلاد ومدنها مستقبلها المشرق الذي تتمتّع خلاله بالثّروة التي تنتجها وتستخرجها وظلّت محرومة منها وهو الغد الذي سيتمكّن فيه الشعب من حكم نفسه بنفسه والذي يتحقّق فيه استقلال الوطن الفعلي عن القوى الإمبرياليّة وعن املاءات المؤسسات الماليّة النهّابة وهي القوى والمؤسسات التي لا تكتفي بنهب الثروات الوطنية بل تقوم بتحويل الشعب إلى عبيد.

وتطرح المقاومة التي يبديها الشعب على القوى الثّورية التفكير جدّيا في توحيد طاقاتها من أجل توحيد طاقات الشعب خصوصا أمام توحّد الرّجعيّة والانتهازيّة، فوحدها وحدة الثوريين ستضمن لتلك المقاومة الاستمرار والمضيّ قدما نحو الانتصار.

تصاعد الاحتجاجات الاجتماعيّة.. والحكومة غائبة

شهدت السنة الجديدة منذ بدايتها تصاعدا في وتيرة الاحتجاجات الاجتماعيّة وتوسّعا في المناطق التي شملتها هذه الاحتجاجات في الوقت الذي تتباهى فيه السّلطة الحاكمة بحكومة "الوحدة الوطنية" في محاولة منها لإيهام الشعب بأنّ هذه الحكومة تمثّل كلّ الطّبقات الاجتماعيّة.

وقد أثبتت الاحتجاجات أنّ هذا التّباهي هو مجرّد مغالطات الهدف منها إخفاء عجزها عن حلّ المشاكل التي تكوّنت من أجلها هذه الحكومة والشعارات الكبرى التي رفعتها عند تشكّلها ومنها حلّ أزمة التشغيل والترفيع في نسق النموّ الاقتصادي ومقاومة الفساد والإرهاب.

غير أنّه بعد أشهر من تشكّل الحكومة، رغم ما رافقها من هالة إعلامية وسياسيّة ومعركة دعائيّة واسعة لصالحها، لم يلمس المنتظرون أيّ تغيّر في الوضع العام ولا في أيّ مجال من المجالات التي أعلنت هذه الحكومة عن تدخّلها فيها. بل إنّ أقصى ما قدرت هذه التشكيلة عن فعله هو تقديم بعض الوعود في عدد من القضايا والمسائل التي تدخّلت فيها والتي فرضتها عليها التحرّكات الاحتجاجيّة في بعض الجهات أو في بعض القطاعات فيما أغمضت عينيها عن عدد آخر من القضايا، وحتّى تدخّلها في بعض القضايا لم يكن إلاّ في إطار ردّ الفعل الفوري والحيني لا في إطار إيجاد حلول جذريّة ومدروسة لتلك القضايا لمنع تكرّرها. وتبيّن من خلال أشهر من ممارسة هذا الفريق الحكومي أنّ لا شيء تختلف فيه هذه الحكومة عن الحكومات التي سبقتها، فهي تتعامل بنفس الأسلوب وترفع نفس الشعارات وتنفّذ نفس السّياسة في مختلف المجالات والقطاعات مع أنّ الأوضاع الاقتصاديّة تسير من سيّء إلى أسوأ والأوضاع الاجتماعيّة المنجرّة عنها في صفوف الطّبقات الكادحة تزداد بؤسا وهذا ما ولّد حالة من الاحتجاجات الاجتماعيّة ما فتأت وتيرتها تتوسّع وتتصاعد.

وزيادة على حفاظ هذه الحكومة على نفس خصائص الحكومات السّابقة، وخصوصا فشلها وعجزها عن تقديم أيّ حلّ لأيّ مشكل أو أزمة من تلك التي رفعتها عند تشكّلها وأقيمت من أجلها والتي تمّت صياغتها في ما سُمّي بـ"وثيقة قرطاج"، فإنّها تاهت بين تلك الشعارات التي ذرتها الرّياح وبين المشاكل الثّانويّة التي يتمّ في كلّ مرّة بثّها وتضخيمها والنّفخ في صورتها لتكون بمثابة المُلهيات التي لا يُراد منها غير التغطية على الأزمات العميقة التي تعاني منها الطّبقات الاجتماعيّة الكادحة وإخفاء التناقضات الحقيقيّة والرّئيسيّة التي تشقّ المجتمع، ومن هذه الملهيات مسألة الزّطلة وإقالة البريكي وقتل تمساح البلفيدير وتصريحات رئيس النادي الصفاقسي وغيرها.

ففي الوقت الذي ترتفع فيه صرخات الكادحين الذين يزدادون تفقيرا وتعلوا فيه الأصوات المطالبة بالأرض وبالشغل وبالكرامة الوطنية وبالتنمية الجهويّة النّاجعة وبالبيئة السليمة وتخوض عديد القطاعات والطبقات والفئات الاجتماعية نضالات متنوّعة في سبيل تحقيق مطالبها، تروّج السلطة القائمة وإعلامها لمثل تلك الملهيات، وفي الوقت الذي تحتدّ فيه مظاهر الصّراع الاجتماعي ويُستباح فيه الـوطن من خلال الضغوطات المباشرة والعلنيّة التي يفرضها صندوق النّقد الدّولي والقوى الامبريالية مثل ألمانيا ويرتع فيه السّفير الفرنسي من منطقة إلى أخرى حتّى أنّه أصبح الوزير الأكثر نشاطا وتنقّلا بين الجهات، في هذا الوقت، تتبجّح الحكومة بعبارات التوافق والوفاق والسلم الاجتماعي ولا تشعر بأدنى خجل وهي تعلن عن حفاظها على السيادة الوطنية وحمايتها للوطن ولتونس المستقلّة. وفي ذات الوقت تتباكى الدّولة من قـرار صندوق النقد الدّولي بتجميد الشريحة الثانية التي كان من المقرّر تسليمها في شهر ديسمبر الماضي والتي تبلغ قيمتها 350 مليون دولار وذلك بسبب عدم تقدم الإصلاحات في تونس خصوصا في الأجور والوظائف العموميّة والقطاع المصرفي. فالسلطات التونسيّة لم تف بتعهّداتها تجاه الصندوق والمتمثّلـة أساسا في التقليص من المشتغلين في الوظيفة العموميّة وإعادة هيكلة بنوك القطاع العام وفق الشروط التي فرضتها إدارة الصّندوق إلى جانب عدد آخر من الشروط، ولذلك شرعت الدّولة في الاستجابة لهذه الشروط من خلال سنّ تشريعات تخوّل التخلّي عن عشرة آلاف من الموظفين العموميّين في ظرف سنة واحدة تحت عنوان "التّسريح الاختياري" والتفكير في إتمام خوصصة البنوك الثّلاثة التي مازالت الدّولة تحتفظ فيها بنسبة من الأسهم إضافة إلى مواصلة برنامج الخوصصة الذي يشمل التفريط في عدد آخر من المؤسسات ذات الطابع الاستراتيجي لفائدة رأس المال الخاصّ خاصّة في قطاع الخدمـات المتّصلة مباشرة بالاحتياجات الضروريّة للسكان.

ولتبرير مساعيها نحو الإقدام على هذه الإجراءات الإصلاحيّة لا تنفكّ السلطات الحاكمة تتذرّع بما أصبحت تعانيه هذه المؤسّسات العموميّة من عجز ماليّ وإفـلاس يُرهق الدّولة بمزيد من المصاريف والنّفقات وتكتفي بذلك دون أن تشير إلى أنّ السّبب في ما بلغته هذه المؤسسات من عجز هو الفساد المستشري في صلب الهياكل الإداريّة التي تشرف على تلك المؤسسات وتديرها محوّلة إيّاها من مؤسسات عموميّة وشبه عموميّة إلى ملكيّات خاصّة، وهو فساد ما فتأ ينخر جميع مؤسسات القطاعات العموميّة من نقل وصحّة وتعليم ولا يقتصر على تلك البنوك وشركات الكهرباء والغاز والماء. وهذا التهرّب من البحث في أسباب ما آلت إليه هذه القطاعات يجعل المسؤولين الحكوميين يتهرّبون من المسؤوليّة مع أنّهم

وضعوا عنوان مقاومة الفساد ضمن أولويّات عملهم، فبدل أن يقضوا عن أسباب هذا الخراب يسعون إلى القضاء عن الطّابع العمومي لهذه المؤسسات والقطاعات وهذا الحلّ طبعا لن ينجرّ عنه إلاّ حرمان جموع الكادحين من التمتّع بخدمات تلك المؤسسات ومن حقّهم في التعليم والصحة والنقل ومختلف الخدمات الاجتماعيّة وإثقال كاهلهم بمزيد من النّفقات غير القادرين على توفيرها حاليّا فما بالك إذا ما تمّ خصخصة هذه القطاعات.

إنّ برنامج الإصلاحات التي تتقدّم الحكومة ومن ورائها النظام القائم في إنجازها يتوقّف على التفريط في المؤسسات العموميّة لفائدة ما تسمّيه "الشركاء الاستراتيجيين" وهو برنامج يستهدف الطّبقات الفقيرة التي لن تزيدها مثل هذه الإصلاحات إلاّ تفقيرا وحرمانا وهي تؤكّد بالتالي لا شعبيّة هذه السياسة، وهي إصلاحات تُلبّي من الجهة الأخرى شروط الدّوائر الماليّة الاحتكاريّة العالميّة ومن يقف وراءها من قوى عُظمى هدفها مزيد الانقضاض على خيرات الشعوب ونهب ثرواتها ليكون التفقير المتزايد لتلك الشعوب المصدر الرّئيسيّ لمراكمتها للثّروة ولتبقى تتحكّم في قرارات الدول التي تتحكّم في شعوبها من خلال تنفيذ مشاريع النهب والاستغلال والاضطهاد.

هل يحتدّ الخلاف بين السلطة والمنظّمة الشّغيـلة ؟

يكاد الصراع بين السلطة والمنظمة الشغيلة يكون ثابتا من ثوابت الحياة السياسية في تونس ففي مختلف الحقب كان هناك خلاف بين الجانبين يشتد أو يضعف بحسب الدرجة التي تبلغها الأزمة الاقتصادية الاجتماعية وأحيانا يتحول ذلك الصراع إلى معركة سياسية مفتوحة والمثال الأبرز على ذلك ما حصل خلال أزمة 26 جانفي 1978 وهو ما يعني انّ ذلك الصراع لا تحركه رئيسا رغبات ذاتية لدى الطرفين بقدر ما هو انعكاس لأسباب موضوعية تتصل بأزمة الدولة التونسية المعاصرة التي ظلت تعيد إنتاج ذاتها ولم تجد حتى الآن طريق حلها بل ازدادت حدة مع تنامي الفساد والتهريب والإرهاب.

ورغم محاولة السلطة مؤخرا من خلال وثيقة قرطاج تشريك الاتحاد ولو بصورة غير مباشرة في حكومة الوحدة الوطنية لضمان "سلام" بينها وبينه على أمل تحقيق قدر من الاستقرار الاجتماعي يوفر فرصا لتحقيق نسبة أعلى في معدل النمو الاقتصادي وعودة الإنتاج خاصة في مناجم الفسفاط فان ذلك لم يتحقق إلّا جزئيا فالإضرابات والمسيرات والاعتصامات

استمرت وواصل الاتحاد احتضان الاحتجاجات الاجتماعية في الجهات المحرومة.

وتأتي إقالة عبيد البريكي وتعيين خليل الغرياني القادم من اتحاد الصناعة والتجارة الغريم التقليدي لاتحاد الشغل بدلا عنه لتزيد الطين بلّـة فالإقالة كانت رد فعل على تهديد بالاستقالة وهو ما أدخل الطرفين في سياسة الفعل ورد الفعل وهذه السياسة ستقود إلى المزيد من التوتر خاصة أنّ الحكومة الحالية تستعد للتفويت في قطاعات استراتيجية مثل بعض البنوك فضلا عن تسريح عشرات آلاف الموظفين وتجميد الانتدابات وزيادة الضرائب والترفيع في الأسعار في استجابة واضحة لرغبة صندوق النقد الدولي الذي أوقف لبعض الوقت صرف القسط الثاني من قرض مهم تعول عليه الحكومة

ويعلم الاتحاد كما الحكومة المخاطر المترتبة عن المواجهة المحتملة بينهما وكان لافتا تحذير المنظمة الشغيلة من الفوضى والتناحر وهو ما عبّر عنه بيان مكتبها التنفيذي المجتمع غداة التحوير الوزاري الأخير كما بدا واضحا حرص الحكومة ورئاسة الجمهورية على نزع فتيل الخلاف بسرعة قبل اشتعاله ولكن في المقابل هناك سعي لدى الجانبين لتحصين مواقعهما تجنبا للمفاجآت من ذلك اللقاء الذي جمع قيادتي النهضة والنداء وإصدارهما بيانا مشتركا للفت الأنظار إلى تماسك توافقهما فضلا عن دعوات قادة نقابيين لرص الصفوف بما قد يفضي إلى تحوّل الصراع الاجتماعي السياسي إلى موجة عنف.

لقد كان للتحوير الوزاري تداعيات سلبية سريعة على صعيد العلاقة بين الاتحاد والحكومة بما يؤكد أنّ الاتحاد ينظر إلى البريكي كما لو كان ممثلا له وأنّ ما اعتبره إقالة مهينة يمسّ سمعة الاتحاد ويعتبر تطاولا عليه ويحدث ذلك رغم نفيه مرارا مشاركته في حكومة يوسف الشاهد.

و يمتلك الاتّحاد أوراقا يمكنه استعمالها في أيّ مواجهة محتملة بما في ذلك إعاقة عمل الوزير خليل الغرياني الذي لن يجد الطريق مفروشة أمامه بالورود فضلا عن دعمه لمطلب إقالة وزير التربية كما أنّ البريكي يمتلك بعض الملفات التي لمّح إلى أنّها تتعلق بفساد أشخاص قريبين من حكومة الشاهد وفضلا عن ذلك فإنّ الاتحاد يمكنه توظيف الاحتجاجات في الجهات لصالحه وتحريك أخرى في قطاعات الإنتاج الاستراتيجية في الوقت المناسب والعودة إلى الإضرابات الجهوية وصولا إلى الإضراب العام.

ورغم أنّ الحكومة تمتلك أوراقا لا تقلّ أهمية للضغط على الاتحاد مثل وقف التفرغ النقابي وحجب الاقتطاع المالي لفائدته وتشجيع المنظمات النقابية المنافسة وتوظيف المؤسستين الأمنية والقضائية فإنها تبدو الطرف الأضعف حتى الآن إذ ينظر إليها شعبيا على أنّها المسؤول الأوّل والأخير عن الأزمة الاقتصادية الاجتماعية

ومن هنا حذرها الشديد الذي سيجعلها تقدّم تنازلات للاتحاد ولكن دون التوقف عن تطبيق توجيهات صندوق النقد الدولي وصولا إلى انتهاج سياسة تقشفية لتلافي الإفلاس الاقتصادي

وهذه الإكراهات المزدوجة قد تفضي إلى تقويض عملها وبروز الشقاق بين الحزبين الأساسيين المكونين لها خاصة أنّ سياسة النهضة الخفية تقوم في جانب منها على ترك نداء تونس يغرق أكثر فأكثر في المستنقع الاجتماعي تمهيدا لاحتلال موقعه بما يمكّنها من السيطرة التامة على الحكم وستكون سعيدة باحتدام المواجهة مع المنظمة الشغيلة.

تصريح الرّفيق فريد العليبي لجريدة الأنوار التونسيّة.

الأزمة الاقتصاديّة ومخلّفاتها الاجتماعيّة

انقضت سنة 2016 وحلّت سنة جديدة، رحلت حكومة وحلّت حكومة أخرى، ولا تزال المؤشرات الاقتصادية السلبيّة متواصلة رغم ما صاحب تشكيل الحكومة الجديدة من هـالة إعلاميّة وسياسيّة حول مستقبل وضّاء وآمال عريضة ستتحقّق فقط لأنّها حكومة "وحدة وطنيّة"، وكانت لهذه المؤشرات انعكاسات أخطر على المستوى الاجتماعي وخصوصا على المقدرة الشّرائيّة لشرائح وطبقات واسعة من المجتمع التونسي. ولئن كانت هذه الظّروف جليّة في تعبيرها عن حقيقة هذه الأوضاع، فإنّ الأرقام، وإن كانت صادرة عن مؤسسات حكوميّة، تؤكّد هذا الـواقع وهذه الحقـائق، لذلك فهي تظلّ ذات أهميّة كبرى ولا يمكن الاستغناء عنها في تناول المسائل الاقتصاديّة والاجتماعيّة والماليّة.

فعلى المستوى الاقتصادي استقرّت نسبة النمو الاقتصادي، حسب الإحصائيات الرسميّة، في حدود 1%، مسجّلة بذلك تراجعا بنسبة 0.1% مقارنة مع سنة 2015، وذلك رغم الارتفاع في هذه النسبة بالنسبة للثلاثي الرابع من 2016 مقارنة بنفس الثلاثي من سنة 2015.

وقد فُسّر هذا التّراجع في نسبة النمو الاقتصادي بالتراجع الكبير في مستوى الإنتاج الفلاحي والتّراجع الطّفيف في مستوى الإنتاج الصّناعي خلال سنة 2016. فقد شهد قطاع الزّياتين تراجعا مهمّا في كميّة إنتاجه قُدّرت بحوالي 59% ، وقد أدّى هذا الانخفاض إلى تسجيل انخفاض في مجموع إنتاج الموادّ الفلاحيّة بلغت نسبته 7.8%- خلال الثلاثي الرابع من سنة 2016. كما تراجع مستوى الإنتاج في القطاع الصّناعي بنسبة 1% بسبب تواصل التراجع في نموّ الصّناعات غير المعمليّة وخاصّة الصناعات الاستخراجيّة.

مقابل ذلك، شهد قطاع الخدمات ارتفاعا في نموّه خلال سنة 2016 قُدّرت بـ2.7% في الخدمات المسوّقة (النقل والمواصلات، النّزل، المقاهي...) وبـ1.2% في الخدمات غير المسوّقة (الخدمات الإدارية بالأساس).

وفي ميدان التّجارة الخارجيّة، تواصل عجز الميزان التّجاري، إذ انخفضت قيمة الصّادرات خلال شهري جانفي وفيفري من سنة 2016 بنسبة 6%- مقارنة بنفس الفترة من سنة 2015 بينما انخفضت قيمة الواردات بنسبة 7.8%- وبسبب الفارق في قيمة الواردات والصادرات تواصل العجز التجاري وقُدّر بـ1350.9 مليون دينار في نفس الفترة مع أنّه عرف تراجعا بسيطا مقارنة بسنة 2015. لكن هذا العجز تفاقم خلال الشهرين الأوّلين من سنة 2017 ليرتفع إلى 2510.6 مليون دينار وذلك بسبب الارتفاع الكبير في قيمة الواردات الذي قُدّرت نسبته بـ23.7% رغم الارتفاع في قيمة الصادرات لكنّه لم يتجاوز 4.7% ونتيجة لذلك انخفضت نسبة تغطية الصّادرات بالواردات من 76.6% سنة 2015 إلى 64.8% خلال شهري جانفي وفيفري 2017.

هذه الحصيلة الاقتصاديّـة كان لها الأثر البالغ على المستوى الاجتماعي، وتجلّى ذلك خاصّة في علاقـة بارتفاع الأسعار وخصوصا في المواد الغذائيّة والأساسيّة منها والذي بلغ في المدّة الفارطة، ولازال، أرقاما قياسيّة. فقد سجل مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي ارتفاعا هاما بنسبة 0.7% خلال شهر جانفي 2017 مقارنة بمستواه في شهر ديسمبر 2016 وقفزت نسبة التضخم إلى 4.6% خلال نفس الشهر مقابل 4.2% في ديسمبر الفارط و4% خلال شهر نوفمبر 2016.

ويعود ارتفاع الأسعار ونسبة التضخّم خلال هذه المدّة إلى الزيادة المسجلة في أسعار مجموعة التغذية والمشروبات، حيث ارتفعت أسعار الخضر بنسبة 15.6% وارتفعت أسعار الزيوت الغذائية بنسبة 10.7% وارتفعت أسعار الأسماك بنسبة 9.2% وارتفعت أسعار الغلال والفواكه الجافة بنسبة 4.5% كما ارتفعت سعار الحليب ومشتقاته والبيض بنسبة 1% وارتفعت كذلك أسعار المشروبات بنسبة 4.6% نتيجة الزيادة في أسعار المياه المعدنية والمشروبات الغازية والعصير والتي بلغت 6.6% خلال نفس الفترة.

ولم يقتصر ارتفاع الأسعار عن المواد الغذائيّة الأوّلية وغيرها، بل إنّـه شمل موادّ وقطاعات أخرى مثل الخدمات. فقد ارتفعت أسعار الملابس والأحذية بنسبة 6.8% خلال بداية هذه السنة مقارنة بشهر جانفي من السنة المنقضية، وفى ذات السياق شهد مؤشر مجموعة السكن والطاقة المنزلية ارتفاعا بنسبة 6.1% ومنها الزيادة في أسعار الإيجار التي ارتفعت بنسبة 6.8% وأسعار مواد البناء بنسبة 2.1%. كما

شهدت أسعار ماء الشرب العمومي والتطهير ارتفاعا بنسبة 15% وأسعار الكهرباء والغاز والوقود بنسبة 2.8% مع بداية هذا العام بعد أن تمّ إقرار هذه الزّيادة من قبل السلطات الحاكمة.

يُضاف إلى ذلك الارتفاع في أسعار الموادّ الحرّة والذي بلغ 5.5%.

إنّ الأزمة الاقتصاديّة في تونس تتفاقم يوما بعد يوم وعاما بعد عام، ومخلّفاتها الاجتماعيّة تتوسّع تدريجيّا ودون توقّف لتشمل شرائح اجتماعيّة جديدة كانت في الأمس القريب ترى نفسها بمنأى عن تبعات الأزمة الاقتصادية وعن ارتفاع الأسعار، وهذه الشرائح الجديدة والقديمة ستظلّ تعاني من نتائج هذه الأوضاع الاقتصاديّة ما دامت الدّولـة القائمة لا ترى من حلول لهذه المشاكل غير مواصلة نفس السياسة القائمة على الترفيع في الأسعار وفي الضّرائب وخلق ضرائب جديدة واللّجوء إلى الاقتراض والتداين من البنوك والمؤسسات الماليّة العالميّة. وهذه الحلـول لن تحلّ المشاكل اليوميّة التي تعاني منها الطّبقات الكادحة بل ستزيد في تفاقمها وفي مزيد سحقها لأنّها هي من ستتحمّل دفع فاتورة هذا الانهيار الاقتصادي والعجز المالي والدّيون وفوائضها بينما تتحصّن الطّبقات المُترفـة بتهرّبـها من دفع الضرائب من خلال ما تمتلكه من نفوذ اقتصاديّ وجبروت ماليّ وحظوة اجتماعيّة ودور سياسيّ بل إنّها تساهم من خلال هذه الامتيازات في وضع الخطوط الكبرى للسياسة الاقتصادية بما يجعلها بمنأى عن الأزمات التي تنجرّ عنها وهي تعرف مسبقا أنّها لن تتأثّر سلبا بذلك بل إنّها ستكون الرّابح الأكبر الذي يجنى الثّمـار من وراء هذه الأزمـات والذي يراكم الأموال والثّروات من وراء مزيد تفقير جموع المنتجين في هذا البلد.

وزيادة إلى الفقر والتّدهور الكبير في المقدرة الشرائيّة وانتشار الأمراض والجريمة ومنها عمليّات القتل الفظيعة التي أصبحت منتشرة وكثرة عمليّات السّرقـة والنهب واستعمال العنف وتفاقم مظاهر التسوّل والهجرة غير الشرعيّة والإقبال على استهلاك المخدّرات، فقد تفاقمت عمليّات الانتحار بمختلف الوسائل في أرياف البلاد ومدنها وأصبحت ملفتة للانتباه.. وكلّ هذه المشاكل التي يعاني منها المجتمع هي نتاج طبيعي لتفاقم الأزمة الاقتصادية ودليل على استفحال الأزمة الاجتماعيّة واحتدادها. وإلى جانب هذه الظواهر، فقد تزايدت الاحتجاجات الاجتماعيّة في المدّة الأخيرة وتنوّعت أشكالها وغطّت تقريبا مختلف جهات البلاد وتمحورت المطالب المرفوعة خلال هذه الاحتجاجات حول الحقّ في الشغل وفي التنمية وفي الانتفاع بالخدمات الضروريّة مثل مياه الري ومياه الشرب والنقل والطّرقات والخدمات الصحية وحول بعض

المطالب المادية وغيرها في بعض القطاعات المهنيّة.

وعلاوة على ذلك، شهدت نسبة البطالة ارتفاعا مع موفّى السنة المنقضية بـ0.4% مقارنة بسنة 2015، إذ بلغت 15.6%، وهذا الارتفاع يثبت فشل الحكومات المتعاقبة في حلّ مشكل البطالة أو الحدّ منه مع انّ كلّ حكومة تأتي تضع ضمن أولويّاتها وتحدّياتها حلّ هذا المشكل وهي بالفعل غير قادرة على إنجاز هذا التحدّي ما دامت تعيد إنتاج نفس السياسة الاقتصادية والاجتماعيّة التي لم تنتج سوى جيشا من العاطلين ومن المعطّلين عن العمــل.

ولا توجد أدنى مؤشّرات عن إمكانيّة استقرار الأوضاع الاقتصاديّة في ما هي عليه اليوم ولا عن إمكانيّة انفراج ولو جزئيّ أو ضئيل في هذه الأزمـة التي أصبحت مزمنة. ذلك أنّ التعويل لا يزال قائما على هجرة جماعيّة للمستثمرين القادمين من وراء البحر والصّحراء لينشؤوا مصانع ومؤسسات وشركات تشغّل الآلاف من العاطلين وتدرّ المليارات من الدّولارات والأوروات على خزينة هذه الدّولـة، كما لا يزال التعويل قائما على الضمانات الأمريكية إذا ما احتاجت حكوماتنا إلى قرض من صندوق النقد أو من البنك العالمي. وسيظلّ اللّجوء إلى الخارج قائما ما دام الحكّـام يحفظون تلك الجملة الرنّانة "لقد نجحنا في تحقيق الانتقال الديمقراطي سلميا على خلاف جيراننا" ليسوّقوها إلى القوى العالميّة كلّما احتاجوا أموالا، لكنّ هذه الجملة ستفقد قيمتها وستكفّ تلك القوى عن صرفها في أسواقها خصوصا أمام عديد التحوّلات الجيواستراتيجيّة التي يشهدها العالم الآن. وهذه الحلول الخارجيّة التي قد تنقذ الدّولة اليوم لن تقدر على إنقاذها غدا إذا ما تفاقم الوضع أكثر، وربّما لن تجد هذه الدّولـة من ينقذها آنذاك حتّى سياسيّا على خلاف ما حصل سنة 2011 حين هبّت لإنقاذ النظام بعد أن ضحّت برأسه. فالشّعب الذي يزداد بؤسه الاجتماعي والذي تعلّم من تضحياته وانتفاضاته دروسا كبيرة سيهبّ يوما ما وسيحطّم القلاع والقصور التي كانت تخطّط لتأبيد اضطهاده واستغلاله واستعباده وحينها لن تنفع لا أمريكا ولا تركيا ولا قطر ولا غيرها من الأنظمة التي بنت قوّتها من المتاجرة بالشّعوب وبالأوطــان، وسيصنع الكادحون من هزائمهم انتصارات ويشيّدون عالما أفضل وممكن.

الاحتجاجات الاجتماعيّة والمقاومة في تونس والعالم

منزل بوزيّان: غضب في صفوف المعطّلين عن العمل

قام يوم الأثنين 6 مارس 2017 عدد من المعطّلين عن العمل بجهة منزل بوزيان من ولاية سيدي بوزيد بغلق الطّريق الرابطة بين قفصة وصفاقس وإشعال إطارات العجلات المطّاطيّة تعبيرا منهم عن تضامنهم مع قمع التحرّك الاحتجاجي الذي نفّذه عدد من المعطّلين أمام وزارة النقل وتمّ خلاله اعتقال عدد من المحتجّين.

وطالب المحتجّون في منزل بوزيّان بحقّ جهتهم في التنمية وحقّهم المشروع في الشغل وفي الانتفاع بجزء من ثروة بلادهم.

احتجاجات في أمّ العرائس

نفذ يوم الأحد 26 فيفري 2017 عدد من شباب معتمدية أم العرائس من ولاية قفصة وقفة احتجاجيّة أمام مقرّ دار الثقافة، وشارك في التحرّك أقارب المحتجّين الذين أصدرت السلطات القضائيّة في حقّهم أحكاما غيابية على خلفية مشاركتهم في التحرّكات الاحتجاجيّة ودعوا إلى عدم تجريم الاحتجاجات الاجتماعيّة.

وقد رفع المحتجّون شعارات طالبوا من خلالها بالتنمية والتشغيل وعبّروا عن احتجاجهم على الأحكام الصادرة في حق عدد من أبناء الجهة. ثمّ قام المحتجّون بتحويل الوقفة إلى مسيرة جابت شوارع المدينة.

المهديّـة: فكّ اعتصام البرادعة بالقوّة

أقدمت قوات الأمن صباح اليوم 26 فيفري 2017 بفكّ اعتصام متساكني قرية البرادعة من معتمدية قصور الساف من ولاية المهديّة وقامت بفتح الطريق عدد 82 الرّابط بين قصور الساف والشابة. وقد حدثت مواجهات بين قوات الأمن والمحتجّين تمّ خلالها إطلاق الغاز المسيل للدّموع وإيقاف 6 من بين المحتجّين ليقع لاحقا إطلاق سراحهم. وقد اتّهم المحتجّون قوات الأمن باستعمال الرش في تفريق المعتصمين وخلال المواجهات التي دارت بين الطّرفين، كما اتهموها بتعذيب الموقوفين.

ورغم ذلك عاد المحتجّون من جديد إلى غلق الطّريق في الوقت الذي عقدت فيه السلطات المسؤولة الجهوية والمحلية اجتماعا حضره ممثلون هن سكان الجهة تمخّضت عنه بعض الوعود المرتبطة بالمطالب التي رفعها السكان المحتجّون وخصوصا الحق في التنمية.

تصاعد الاحتجاجات في المكناسي

قــام المحتجّون في مدينة المكناسي يوم الخميس 2 فيفري 2017 بقطع الطّريق الرّئيسيّة وبإشعال الإطارات المطاطية على مستوى البلديّة مانعين مرور شاحنات الفسفاط والسيارات الإداريّـة، وذلك في إطار تصاعد الاحتجاجات الشعبيّة في هذه الجهة والتي طالت عديد الفئات والطبقات الاجتماعيّة منها المعطّلون عن العمـل وعمّال الحظائر والفلاّحون الفقــراء.

و تشهد الجهة حالة من الاحتقان والغضب الاجتماعي النّـاجم عن استمرار الاحتجاجات لأسابيع طويلة دون أن تولي إليهم السلطات الرسمية أدنى اهتمام ما عدا الحلّ الأمني الذي لجأت إليه قبل أيّــام للحدّ من هذه الاحتجاجات لكنّها فشلت في ذلك.

ترفع هذه الفئات الاجتماعيّة خلال احتجاجاتها عديد المطالب المشروعة ومنها التشغيل والتنمية والأرض.

احتقان شديد في زرمدين

قامت قوّات الأمن اليوم الأربعاء 8 فيفري 2017 بفكّ اعتصام ينفّذه عدد من المحتجّين أمام مقر البلدية منذ شهر وقد قامت قوات الأمن باعتقال 15 من المحتجّين خلال تدخّلها.

وقد ولّدت هذه الطّريقة في التعامل مع المعتصمين حالة من الغضب في صفوف أهالي المنطقة الذين قاموا بإحراق العجلات المطاطية وطالبوا بإطلاق سراح المعتقلين.

وكان المحتجّون قد شرعوا في تنفيذ اعتصام مفتوح اعتراضا على نتائج إحدى المناظرات بالجهة التي يرون أنّه قد شابتها عديد التجاوزات وأشكال الفساد وحمّلوا السلطات الجهويّة المسؤولية عن ذلك لكنّها أجابتهم بلامبالاة تامّة إلى حين تدخّل قوات الأمن لحلّ الاعتصام بالقوّة تحت ذريعة تعطيله لسير الشّأن العام.

بئر علي بن خليفة: وفاة تلميذة واحتقان اجتماعي

توفّيت تلميذة تدرس بالسنة السادسة ابتدائي بمدرسة بئر الغرايبة من معتمدية بئر علي بن خليفة من ولاية صفاقس بعد إصابتها بمرض التهاب الكبد الفيروسي صنف أ. وقد خلّف ذلك غضبا في صفوف الأهالي والمعلّمين الذين حمّلوا السلطات الرسمية

المسؤولية عن هذه الوفاة بسبب غياب الرعاية الصحية اللازمة وتناول التلاميذ لمياه غير صالحة للشراب. ومن المنتظر أن ينفّذ المعلمون في جهة بئر علي بن خليفة إضرابا عاما احتجاجيّا ضدّ التقصير وضعف الخدمات ورداءتها.

الشيلي: مواجهات بين آلاف العمّال المضربين وقوات البوليس

اندلعت منذ يوم الأربعاء غرّة مارس 2017 مواجهات عنيفة بين قوات البوليس المسلّحة بقنابل الغاز المسيل للدموع وبخراطيم المياه الحارقة وبين آلاف العمّال المضربين في منجم النحاس في منطقة اسكنديدا (Escondida) الواقعة في شمال الشيلي وهو أكبر منجم للنحاس في العالم ويشغّل أكثر من 10 آلاف كادح.

وقد قام العمّال المضربون منذ أكثر من ثلاثة أسابيع بإغلاق الطرقات الرئيسيّة المؤدية إلى المنجم وأشعلوا إطارات العجلات المطاطية لمنع وصول قوات البوليس إليهم.

نظام الملالي الإيراني يصدر أحكاما قاسية ضدّ 6 محتجّين

أصدرت محكمة إيرانية يوم 17 جانفي المنقضي الأحكام التالية ضدّ 66 قرويين شاركوا في احتجاجات في شهر جوان 2016 بعد إيقافهم وتعذيبهم من قبل "الحرس الثوري" لمدّة أشهر:

-هدايات عبد الله غادري: الإعدام

-رسول عزيزي: 25 سنة سجنا

-محمد زاهر فرمرزي: 20 سنة سجنا

-يغوب بكرام وجلال مسروري: 15 سنة سجنا لكلّ منهما

-كمال مسروري (شقيق جلال مسروري): 10 سنوات سجنا

طلبة ارلنديون يمنعون محاضرة لسفير الكيان الصهيوني

ألغت اليوم الثلاثاء 21 فيفري 2017 إدارة كلية "ترينتي كولج" في مدينة دبلن، عاصمة آيرلندا، محاضرة للسفير الصهيوني، زئيف بوكر، بسبب الاحتجاجات التي فنّذها الطلاب داخل هذه الكلية.

وقد اضطرّت إدارة الكلية في آخر لحظة إلى إلغاء هذه المحاضرة بسبب الرّفض الذي أبداه الطلبة لحضور ممثّل الكيان الصهيوني الذي يعتبرونه ممثلا لكيان عنصريّ. ورفع الطلاب في احتجاجاتهم شعارات تدعو إلى حريّة الشعب الفلسطيني ومناهضة للكيان الصهيوني.

الفليبين: لغة النّار تتفوّق على لغة الحوار

أدّت معركـة دارت يوم السبت 21 جانفي 2017 بين فرقة من جيش الشعب الجديد وقوات عسكريّة نظامية في الفليبين إلى مقتل ثمانية جنود من القوات النظامية ومقاتل من جيش الشعب الجديد.

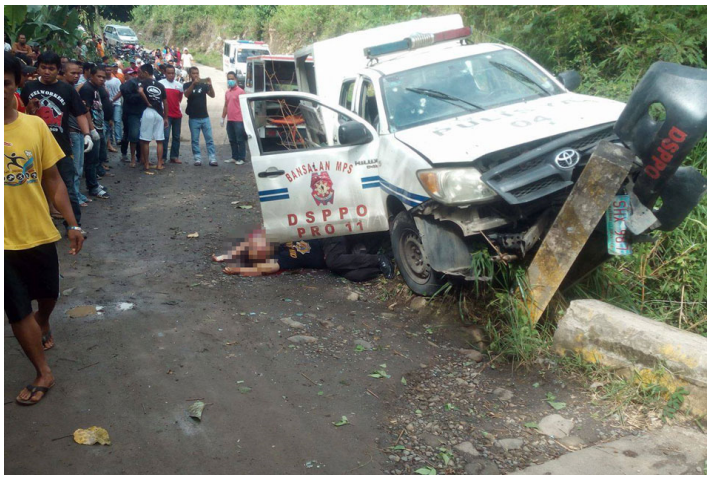

وقد تصاعدت وتيرة الصّراع والمعارك المسلّحة في المدّة الأخيرة بين الثوار والجيش النظامي في الفليبين بعد أن فشلت جولة المفاوضات التي وقعت بين الدّولة والثوّار والتي كان من المنتظر أن تؤدي إلى وقف إطلاق النّار بين الطّرفين.

آخر المعارك التي وقعت بين الطّرفين جدّت يوم 8 مارس 2017 في مقاطعة دفاوو وأدّت إلى مقتل أربعة عناصر من أعوان الأمن وجرح عدد آخر. وقبل ذلك بيوم أدّت معركة أخرى دارت بين الطّرفين في منطقة سان فرانسيسكو من مقاطعة كيزون إلى مقتل أربعة من الثوار الماويين بعد مواجهة مسلّحة بين مجموعتهم وبين فرقة عسكريّة نظاميّة، وقد حجزت قوات الجيش عددا من الأسلحة.

طلب معالجة الرئيس غونزالو

تقدّمت الرفيقة ميريام، زوجة الرئيس غونزالو، زعيم الحزب الشيوعي البيروفي-الدّرب المضيء، إلى القضاء يوم 28 جانفي 2017 بطلب إحالة زوجها على الطّبيب بسبب الأوضاع الصحية المتردّية التي

أصبح عليها جرّاء سجنه الانفرادي في زنزانة لا يتجاوز عرضها متران وطولها 3 أمتار وبسبب سطوع أشعّة الشمس في بابها وهو ما يجعله عرضة لدرجة حرارة مرتفعة (تفوق الثلاثين درجة) ممّا جعل جسمه يصاب بحالة تجفّف، وأكّدت زوجة الرئيس غونزالوا على ضرورة التعجيل بتقديم الأدوية والرعاية الطبية للدكتور أبيمايل غوزمان لأنّ صحّته في خطر نتيجة ظروف السجن القاسية والمعاملة السيئة التي يتعرّض لها منذ إيقافه.

وللتّذكير فإنّ أبيمايل غوزمان هو مؤسس الدّرب المضيء وقد تمّ اعتقاله سنة 1992 وحكم عليه بالسجن المؤبّد وقد أصدر سنة 2009 كتابا ألّفه من داخل زنزانته، وخاض الرئيس غونزالو عدّة إضرابات عن الطّعام من داخل زنزانته احتجاجا على ظروف سجنه القاسية وعلى حرمانه من الرّعـاية الصحيّة.

سلطات بنسليفانيا ترفض معالجة السجين موميا أبو جمال

رفضت إدارة السجون في ولاية بنسليفانيا الأمريكية تقديم العلاج والدّواء للسجين السياسي موميا أبو جمال بعد أن أصدر القضاء الفدرالي مذكرة إلى إدارة السجون بضرورة تقديم العلاج العاجل للسجين لأنّ صحّته في خطر. بل إنّ السلطات السجنية عمدت إلى تقديم تقارير طبيّة مزوّرة حول الحالة الصحية لموميا وذلك لتبرّر عدم استجابتها للطلب القضائي.

وكـان القضاء الفيدرالي بولاية بنسليفانيا الأمريكية قد تقدّم يوم الأثنين 7 جانفي 2017 بطلب إلى إدارة السجون بالولاية من أجل تقديم الدّواء بصفة عاجلة للسجين موميا أبو جمال بسبب إصابته بفيروس التهاب الكبد من صنف c الذي يعاني منه هذا السّجين. وأتت استجابة القضاء الأمريكي لتحرير هذا الطّلب بعد الحملة

العالمية التي دامت عاما ونصف والتي حمّلت فيها عديد المنظمات والأحزاب الثورية الدّولة الأمريكية مسؤولية تدهور صحة موميا أبو جمال حيث يعاني من عدد من الأمراض منها السكري وقد أدّت أحيانا إلى دخوله في غيبوبة.

موميا أبو جمال من مواليد 1954 بفيلادالفيا صحفي ومناضل أمريكي، من أنصار حزب الفهود السّود، حكم عليه بالإعدام سنة 1982 بعد اتهامه بقتل

شرطي أبيض من شرطة مدينة فيلادلفيا، هو من أقدم السجناء السياسيين في الولايات المتحدة وفي العالم.

في 9 ديسمبر 2016 يكون قد مرّ 35 عاما على اعتقال موميا أبو جمال، صحافي في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، أُتّهم بقتل رجل أمن أبيض وصدر في حقّه حكم بالإعدام سنة 1982 لأنّه أسود البشرة ومن أنصار حزب الفهود السّود.

ظلّ موميا لسنوات عديدة ينتظر في "ممرّ الموت" ليتمّ في أواخر سنة 2011 تغيير الحكم إلى السّجن مدى الحياة. وقد رفضت السلطات إعادة محاكمته بعد إبطال حكم الإعدام.

ولد موميا أبو جمال سنة 1954، وقد قضّى أكثر من نصف عمره داخل السّجن، أصيب بعدد من الأمراض آخرها الالتهاب الكبدي من صنف "ت" وترفض سلطات السّجن من تمكينه من العلاج بالرّغم من أنّ الجمعيات المساندة له والدّاعية إلى تحريره قد تمكّنت من جمع المبلغ الماليّ لدفع تكاليف العلاج الباهظة الذي يتطلّبها هذا المرض في الولايات المتّحدة.

منذ التسعينات، أصبح اسم أبو جمال مرتبطا بمقاومة الظلم والعنصرية في الولايات المتحدة. وتمكن أنصاره من إضفاء طابع الأسطورة عليه، وأصبح رمزا عالميّا للكفاح ضدّ العنصرية التي تنخر المؤسسات القضائيّة الأمريكيّة.

يعتبر موميا اليوم سجينا سياسيّا وهو يقضّي أغلب أوقاته في السّجن في الكتابة وقد ألّف عددا من الكتب اهتمّ فيها أساسا بظروف الحياة داخل السّجون إضافة إلى مسائل أخرى.

قرار ترامب حول الهجرة: الأسباب المعلنة والغايات الخفيّة

منذ صعوده إلى السلطة اتّخذ الرّئيس الأمريكي، ترامب، مجموعة من القرارات التي تخصّ الشّأن الدّاخلي والشّأن الخارجي. وقد أثار بعض هذه القرارات جدلا واسعا وحركات احتجاجيّة في الولايات المتّحدة ومن أهمّ هذه القرارات وأكثرها إثارة وتأثيرا هو قرار منع الهجرة إلى أمريكا من ستّة أقطار عربيّة هي العراق واليمن وسوريا وليبيا والصومال والسودان إضافة إلى إيران، ثمّ عدّل ترامب من قراره فألغى العراق من قائمة هذه الأقطار، لكن ذلك لم يغيّر من طبيعة ردود الفعل ومنها رفض مجموعة من الولايات الأمريكية تنفيذ قرار ترامب.

فما هي دواعــي اتّخاذ الرئيس الأمريكي لهذا القــرار؟ وفي ما تتمثّـل التّداعيات التي ستترتّب عن تطبيق هذا القــرار؟

إنّ ترامب بتصريحاته الأخيرة وخاصّة تصريحه حول منع استقبال أمريكا للمهاجرين القادمين من عدد من البلدان لن يزيد في المشاكل الموجودة إلاّ مزيدا من المشاكل الأخرى. ويُخفي الرّئيس ترامب غايات أخرى غير تلك التي ركّزت عليها وسائل الإعلام وهي مكافحة الإرهاب، فهو لا يريد من خلال هذا القـرار غير الضغط على مجموعة من الدّول لابتزازها وللحصول من قبلها على تنازلات خصوصا إذا عرفنا أنّ الولايات الأمريكية تمرّ بأزمـة متعدّدة الأشكال وخصوصا على الصعيد الاقتصادي، خصوصا إذا ما أضفنا إلى كلّ هذه الغايات النزعة البراغماتية الصّرفـة التي يتعامل بها الرئيس الأمريكي الجديد فهو يتعامل مع السياسة كرجل أعمال في المقام الأوّل وهمّه هو الرّبح. ولذلك كان اتّخاذه مجموعة من القرارات الأخرى التي لا تختلف في أهدافها عن قرار منع الهجرة، ففي نفس إطار مقاومة الهجرة اتّخذ قرار بناء جدار على طول الحدود مع المكسيك وقد طالب الدّولة المكسيكيّة بالمشاركة في نفقات بناء هذا الجدار.

أمّـا الغاية الأخرى التي لم يصرّح بها ترامب والتي لا يمكن إنكارها هي الغايـة الانتخابيّة وهي محاولـة ضمان تأييد الأمريكيين له خلال الانتخابات القادمة كي ينال دورة رئاسية ثانية، حتّى وإن كان الـوقت لا يزال مبكّرا، ولذلك فهو يسعى إلى تطبيق وعوده الانتخابيّة السابقة من خـلال رفع شعار "أمريكا أوّلا" وأنّه سيسعى إلى إنقاذ اقتصادها المتأزّم حتّى يضمن لنفسه تحقيق ما يرنو إليه وحتّى لا يظهر بمثابـة الكاذب في نظر ناخبيـه.

وقد أبرز هذا القرار وتداعياته أنّ العرب اليوم يعانون من لحظة ضعف وأنّهم غير قادرين على الردّ على ضغوطات الإدارة الأمريكية ومنها قرارات ترامب العنصريّة ومن بينها قرار منع استقبال مهاجرين من بعض الأقطار العربيّة، وذلك على خلاف إيران التي سارعت إلى اتّخاذ قرار مماثل ردّا على القرار الأمريكي وفي نفس السياق أعلنت المكسيك أنّها لن تدفع فلسا واحدا للولايات المتّحدة مقابل بنائها للجدار العازل.

و في علاقـة بالغاية التي تذرّع بها ترامب في اتّخاذ قراره هذا حول الهجرة، والمتمثّل في الحدّ من الإرهاب، فإنّ القرار الأخير لن يحدّ من الإرهاب ولن يقضي عليه بل إنّـه سيقوّيـه نظرا لأنّ مثل هذه القرارات تشجّع على الكراهية والعنصريّـة وهي بالتالي ستزيد في تصاعد منسوب القتل والعنف والإرهاب.

و لا بدّ من التّذكير في هذا الإطار بأنّ للولايات المتّحدة تاريخ طويل في غزو الشعوب والبلدان وشنّ الحروب على الدّول منها فيتنام والعراق ولاوس وغيرها كما أنّها شجّعت الإرهاب التكفيري اليوم وهي أحد صنّاعه وقد انقلب السّحر على السّاحر إذ أنّها تكتوي به مثلما تكتوي به الدّول الأوروبيّة وكندا. فترامب بقراره هذا سيزيد في كره الشعوب للإمبريالية الأمريكية ولممارساتها، ولن يتوقّف الأمر عند الشعوب التي تضطهدها الولايات المتحدة عسكريا أو اقتصاديا فحسب، بل إنّ فئات اجتماعيّة واسعة من المجتمع الأمريكي عارضت هذا القرار وخرجت في مظاهرات شعبيّة تعبيرا عن معارضتها لهذه السياسة الفاشية.

في اليوم العالمي للمرأة : لنتعلم من الرفيقة أنورادها غاندي معنى الكفاح والثورة

كانت أنورادها غاندي قائدة عظيمة للحزب الشيوعي الهندي ـ الماوي ـ وقد ولدت سنة 1954 و ماتت شهيدة في 12 افريل سنة 2008 وطوال التزامها الكفاحي ساهمت في تطور حركة النساء في الهند وخاصة في المناطق الريفية وكان لها دور كبير في انخراط النساء الكادحات في الثورة وتحولهن إلى قائدات في ميادين العمل السياسي والتنظيمي والاجتماعي والفكري والعسكري وترافق التزامها الشيوعي والنسوي مع تفكير عميق في غرساء قواعد نسوية بروليتارية ثورية وهى التي كتبت عن : التيارات الفلسفية في الحركة النسوية فقد كانت إلى جانب ممارستها الكفاحية منظرة ثورية.

في الذّكرى الثّـانية لرحيل الرّفيق حسن سُهيْل

قبل عـامين، و في اللّيلة الفاصلة بين السابع والثامن من فيفري غادرنـا الرّفيق حسن سهيل على الساعة الحادية عشرة ليلا حيث كان يرقـد بمستشفى الأعصاب بتونس العاصمة بعد أن قضّى فيه أيّـاما في حالة غيبوبة إثـر إصابته بجلطة دماغية.

ينحدر الرّفيق حسن سهيل من عائلة كادحة، وُلد بالمتلوّي من ولايـة قفصة ودرس بها المرحلة الابتدائية، ثمّ انتقل إلى مدينة قفصة حيث واصل دراسته الثانوية وحصل على شهادة

البكالوريا. انتقل إلى العاصمة لدراسة مادة الانقليزية في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، لكن ظروفه الماديّة دفعتـه إلى الانقطاع عن التعليم الجامعي ليشتغل في قطاع التمريض، بالمستشفى المحلي بالمتلوي ثمّ بالمعهد الوطني للتغذية بالعاصمة حتى تاريخ وفاته.

انخرط الرفيق حسن سهيل مبكّرا في حركة الكفاح الوطني الديمقراطي في تونس، وانتمى لحزب الكادحين حال تأسيسه، وعرف عنه التزامه الثوري بالدفاع عن قضايا الكادحين، وكان آخر نشاط له ترؤس ندوة مركزية للحزب، وحضور الندوة التي نظمها ملتقى مقاطعة الانتخابات في تونس العاصمة والوقفة الاحتجاجية والتحسيسية حول مقاطعة الانتخابات بشارع بورقيبة، كما كان مناضلا نقابيا في صفوف الاتحاد العام التونسي للشغل، وتقلد حتى تاريخ وفاته مهمة الكتابة العامة للنقابة الأساسية بالمعهد الوطني للتغذية، وهو عضو سابق في الجامعة العامة للصحّة.

تركت وفـاته لوعـة وحسرة كبيرتيْن في صفوف رفـاقه ورفيقاته، وهم يعاهدونـه على مواصلة المشـوار الكفـاحي الذي خطّه معهم ولم يتنازل عنه من أجل تحقيق الحرية للوطن والحكم للشعب والثروة للكــادحين.

لقد أفجعنا رحيلك، وأقسمنا أن نظلّ لك أوفيـاء، وفاءنا للأرض التي أرضعتك عشق

الـوطن والفقـراء في كلّ شبر منها وفي كلّ الأرجــاء، وقسما بهذه الأرض السّمراء التي شربت من عرق جسمك ومن دمك لن ننساك.

الرّفيق فريد العليبي: حلّ الأزمة الاقتصاديّة يكمن في التوزيع العادل للثّروة

اعتبر الرّفيق فريد العليبي أنّ حلّ الأزمة الاقتصادية في تونس لا يكمن في الحلول الخارجية مثل القروض والهبات والاستثمارات وإنّما في القضاء على الفساد والتوزيع

العادل للثروات والتركيز على التنمية في قطاعات استراتيجية. محذرا من أن انهيار الاقتصاد التونسي وما سيترتب عليه من تفشي الاضطراب الاجتماعي في البلاد وانعدام الأمن سيكون له تداعيات سلبية مباشرة وسريعة على أوروبا.

وقال الرّفيق العليبي في تصريحات لوكالة أنباء الشرق الأوسط بتونس إن إدراك أوروبا لهذا الموقف يجعلها أكثر دعما ومساندة للدّولة التونسيّة، لافتا إلى أن وعود القروض والهبات والاستثمارات التي أعلن عنها خلال المنتدى الاستثماري الدولي الذي عقد بتونس نهاية الشهر الماضي صادرة في اغلبها عن بلدان لها مصالح في تونس منذ وقت طويل وخاصة تلك التي تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي وهى تريد الحفاظ عليها، فضلا عن إدراكها للموقع الجيواستراتيجى لتونس، وان بعض تلك الوعود مرتبط بالحصول على تسهيلات أمنيّة وعسكرية.

وأشار إلى أنّ بعض الدول العربية خاصة الخليجية الداعمة لجماعات الإسلام السياسي في تونس معنية الآن بترتيب ملفات آلاف التونسيين الذين انخرطوا في الصراعات الطائفية والمذهبية في سوريا والعراق بشكل خاص، وقد تكون وعود تقديم الهبات مرهونة بموافقة الحكومة التونسية على عدم وضع هؤلاء في السجون وبالتالي إعادة إدماجهم تحت عنوان قبول توبتهم.

وكان رئيس الوزراء التونسي يوسف الشاهد قد أعلن في نهاية المنتدى الدولي للاستثمار في تونس أنّ بلاده نجحت في الحصول على اتفاقيات ووعود بقيمة 34 مليار دينار بما يعادل 15 مليار دولار، منها 6.8 مليار دولار في صورة وعود استثمارية وقروض ومنح من دول أوروبية وقطر التي وعدت تونس بدعم قدره 25.1 مليار دولار.

وأضاف العليبي إن الأزمة المالية والاقتصادية في تونس تعود إلى سنوات طويلة انتشر خلالها الفساد والاستغلال، معتبرا أن حل الأزمة ليس في الحلول الخارجية مثل القروض والهبات والاستثمارات التي عبر عنها المنتدى الدولي للاستثمار تونس 2020 وإنّما بحلول داخلية منها القضاء على الفساد والتوزيع العادل للثروات والتركيز على التنمية في قطاعات استراتيجية خاصة الزراعية.

وأضاف "أنّ تونس تحتاج إلى تغيير جذري للسياسة الاقتصادية والاجتماعية مما يعني أنّ هناك حلّين أحدهما وهمي مبني على المساعدات والهبات والقروض الخارجية والآخر حقيقي مبني على ترتيبات داخلية، ويتوقف اعتماد هذا أو ذاك من الحلين على

طبيعة السلطة السياسية وهو ما أدركه التونسيون خلال انتفاضة 17 ديسمبر 2010 عندما رفعوا شعار الشعب يريد إسقاط النظام غير أنّ انتفاضتهم لم تنجح في تحقيق ذلك الهدف فقد غادر (الرئيس المخلوع) زين العابدين بن على بينما ظل نظامه على حاله من حيث الجوهر ومن هنا ساءت أحوال الشعب أكثر فأكثر وظل النظام على عجزه عن حل المشكلة وبلجوئه إلى التّداين وطلب الهبات والاستثمارات الخارجية فانه لا يحل المشكلة بل يزيدها تعقيدا".

وشكّك أستاذ الفلسفة بجامعة تونس في تحول بعض وعود تقديم تلك المبالغ الضخمة المعلن عنها خلال المنتدى الاستثماري إلى واقع فعلي على الأرض، لافتا إلى حصول تونس على وعود شبيهة في السابق مثل تلك التي حصلت عليها خلال مؤتمر الثمانية الكبار.

ولفت إلى أنّ تونس تتمتع بفرص مغرية للاستثمار الأجنبي ما قد يحول بعض تلك الوعود المتعلقة بالاستثمار إلى واقع بهدف الحصول على الرّبح السريع، إلّا انه رأى في الوقت نفسه أن هؤلاء المستثمرين قد يسهمون في تفاقم أزمة الاقتصاد التونسي عندما يغادرون البلاد حال احتد الصراع خاصة بين النقابات والسلطة السياسية مثلما فعل آخرون قبلهم خلال السنوات الماضية.

حول نظريّـة المعرفة في الماركسيّة

في 1937 كتب ماوتسي تونغ كرّاس "في الممارسة العملية" ليفضح، انطلاقا من وجهة النظر الماركسية حول المعرفة، الأخطاء ذات النظرة الذاتية في الحزب التي تتمثل في نزعة الجمود العقائدي من جهة والنزعة التجريبية من جهة أخرى وعلى الأخص في نزعة الجمود العقائدي وهي نظرة تستهين بشأن الممارسة العملية في نظرية المعرفة. وكان الرفيق ماو قد ألقى محاضرة قبل ذلك في الكلية الحربية والسياسية المناهضة لليابان بيانآن ضمّنها الأفكار الواردة في هذه المقالة. ونظرا لأهميتها نقدّم هنا الفقرات الأولى من هذا الكرّاس.

في الممارسة العملية

في العلاقة بين المعرفة و الممارسة العملية-العلاقة بين المعرفة والعمل

يوليو-تموز 1937

كانت المادية قبل ماركس تنظر إلى قضية المعرفة بمنأى عن طبيعة الإنسان الاجتماعية وبمعزل عن تطوره التاريخي، ولذلك لم يكن في مقدورها أن تدرك تبعية المعرفة للممارسة العملية الاجتماعية، أي تبعية المعرفة للإنتاج والصراع الطبقي.

أمّا الماركسيون فيعتبرون أولا وقبل كل شيء أن نشاط الإنسان في الإنتاج يشكل أهم

نشاطاته العملية الأساسية ويقرر نشاطاته لأخرى. فالإنسان بالاعتماد بصورة رئيسية على نشاطه في الإنتاج المادي، يتفهم تدريجيا ظواهر الطبيعة وخصائصها والقوانين التي تتحكم فيها، والعلاقة بين الإنسان وبين الطبيعة؛ وكذلك يتفهم تدريجيا وعلى درجات متفاوتة عن طريق نشاطه في الإنتاج ما يربط بين الإنسان والإنسان من علاقات معينة. ولا يمكنه الحصول على أي معرفة من هذه المعارف بمعزل عن النشاط في الإنتاج. ففي المجتمع اللاطبقي يتعاون كل امرئ، بوصفه فردا من المجتمع، مع أفراد المجتمع الآخرين ويرتبط معهم بعلاقات إنتاج معينة ويسهم في النشاط الإنتاجي من أجل حل مشكلة حياة الإنسان المادية. أما في مختلف المجتمعات الطبقية فإن أفراد المجتمع من مختلف الطبقات يرتبطون فيما بينهم كذلك بعلاقات إنتاج معينة بأشكال مختلفة ويباشرون النشاط الإنتاجي من أجل حل مشكلة حياة الإنسان المادية. وهذا هو المصدر الأساسي لتطور المعرفة البشرية.

إن الممارسة العملية التي يباشرها الإنسان في المجتمع لا تقتصر على شكل النشاط الإنتاجي وحده، بل تتخذ أشكالا أخرى عديدة – الصراع الطبقي والحياة السياسية والنشاطات العلمية والفنية، وباختصار جميع مجالات الحياة الواقعية في المجتمع وهي جميعا مما يساهم فيه الإنسان ككائن اجتماعي. وهكذا يتوصل، بدرجات متفاوتة، إلى معرفة العلاقات المختلفة بين الناس لا من خلال حياته المادية وحسب، بل من خلال حياته السياسية والثقافية (وكلتاهما مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحياة المادية) أيضا. ومن بين أشكال الممارسة العملية الاجتماعية هذه، يترك الصراع الطبقي خاصة، في أشكاله المختلفة، أثرا عميقا في تطور المعرفة البشرية. ففي المجتمع الطبقي يعيش كل إنسان كفرد من أفراد طبقة معينة، ويحمل كل نوع من أنواع التفكير دون استثناء طابع طبقة معينة.

يعتبر الماركسيون أن النشاط الإنتاجي في المجتمع البشري يتطور خطوة فخطوة من مرتبة دنيا إلى مرتبة عليا، وتبعا لذلك فإن معرفة الإنسان، بالطبيعة كانت أم بالمجتمع، تتطور أيضا خطوة فخطوة من مرتبة دنيا إلى مرتبة عليا، أي من معرفة سطحية إلى معرفة عميقة ومن معرفة وحيدة الجانب إلى معرفة متعددة الجوانب. وفي مرحلة طويلة من التاريخ، لم يكن من الممكن لمعرفة الناس بتاريخ المجتمع أن تتعدى حد المعرفة الوحيدة الجانب، والسبب في ذلك يعود من جهة إلى أنّ تعصب الطبقات المستغلة (بكسر الغين) كان على الدوام يشوه تاريخ المجتمع، ويعود من جهة أخرى إلى أن النطاق الضيق للإنتاج كان يحد من آفاق الناس. ولم يستطيعوا أن يحصلوا على فهم تاريخي متكامل لتطور تاريخ المجتمع، ويحولوا معرفتهم بالمجتمع إلى علم، أي علم الماركسية، إلا عندما ظهرت البروليتاريا

الحديثة مع ظهور القوى المنتجة الجبارة، أي الصناعات الكبرى.

ويعتبر الماركسيون أن الممارسة العملية التي يباشرها الإنسان في المجتمع هي وحدها المقياس الذي يختبر به ما إذا كانت معرفة الإنسان بالعالم الخارجي حقيقة أم لا. والواقع أن معرفة الإنسان لا تثبت صحتها إلا عندما يتوصل من خلال ممارسة العملية الاجتماعية (خلال الإنتاج المادي والصراع الطبقي والتجربة العلمية) إلى إحراز النتائج المنشودة. فإذا أراد الإنسان أن يحقق النجاح في عمله، أي يحقق النتائج المنشودة، فعليه أن يجعل أفكاره متفقة مع قوانين العالم الخارجي الموضوعي، فإذا لم تكن أفكاره متفقة مع هذه القوانين فلا بدّ أن يفشل في الممارسة العملية. وإذا فشل فإنه سوف يستخلص الدروس من فشه ويصحح أفكاره ويجعلها متفقة مع قوانين العالم الخارجي، وعندئذ يستطيع تحويل فشله إلى ظفر، وهذا هو المقصود من قولهم: "الفشل أم النجاح" وقولهم: "كل عثرة تزيد الإنسان فطنة". إن النظرية المادية الديالكتيكية عن المعرفة تضع الممارسة العملية في المقام الأول إذ تعتبر أن معرفة الإنسان لا يمكن أن تنفصل إطلاقا عن الممارسة العملية، وتنبذ كل النظريات الخاطئة التي تنكر أهمية الممارسة العملية وتفصل المعرفة عن الممارسة العملية. وهكذا قال لينين: "إنّ الممارسة العملية أعلى من المعرفة (النظرية) لأنها لا تمتاز بصفة الشمول فحسب، بل تمتاز كذلك بصفة الواقع المباشر."[1] إنّ للمادية الديالكتيكية – الفلسفة الماركسية ميزتين بارزتين: أولاهما صفتها الطبقية، فهي تعلن بصراحة أن المادية الديالكتيكية هي في خدمة البروليتاريا، والثانية صفتها العملية، فهي تؤكد على تبعية النظرية للممارسة العملية حيث أن النظرية تقوم على أساس الممارسة العملية ثم تعود لخدمة الممارسة العملية. إنّ ما يستند إليه المرء لكي يحكم بأن المعرفة أو النظرية حقيقة أو لا، ليس هو الأحاسيس الذاتية بل هو النتائج الموضوعية للممارسة العملية الاجتماعية. فالمقياس الوحيد لمعرفة الحقيقة هو الممارسة العملية الاجتماعية. إن وجهة نظر الممارسة العملية هي وجهة النظر الأولية والأساسية في النظرية المادية الديالكتيكية عن المعرفة[2].

ولكن كيف تنبثق المعرفة البشرية عن الممارسة العمليّة ثم تعود لتخدم الممارسة العملية ؟ سيتضح لنا هذا الأمر إذا ألقينا نظرة على عملية تطور المعرفة.

1- لينين: «ملخّص "علم المنطق" لهيجل» .
2- ماركس: «موضوعات عن فيورباخ» ولينين: «المادية والمذهب النقدي التجريبي» الفصل الثاني، المبحث السادس.

طريــق الثّــورة، العــدد 38، جانفي-فيفري 2017

النّساء نصف السّماء

8

آذار/مارس

اليوم العالمي للمرأة

عاش كفاح الكادحات من أجل الحرية والاشتراكيّة